المنتدى الثقافي العربي البريطاني

برنامج حواري بعنوان

ليبيا بعد 13 عاماً على ثورة فبراير

الجمعة 2024/03/01

ورقة للمناقشة بعنوان: أهم التغيرات الاقتصادية خلال الفترة (2011-2023)

أسبابها وآثارها

أ.د. عمر عثمان زرموح أستاذ الاقتصاد بالأكاديمية الليبية

[1] مقدمـــــــــة

الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة عالية على النفط وبالتالي فهو حساس للتغير في كل من إنتاج وأسعار النفط. لذلك سوف ننطلق في هذه الورقة من هذه الحقيقة ومن ثم بيان التغيرات في إنتاج النفط وأسبابها وما صاحبها من سياسات والآثار الاقتصادية المترتبة عنها.

[2] إنتاج النفط

لنبدأ بعرض معدلات الإنتاج اليومي من النفط الخام بالمليون برميل خلال فترة 7 سنوات سابقة للثورة (2004-2010) وذلك كالآتي:

السنة	الإنتاج
2004	1.6
2005	1.7
2006	1.8
2007	1.8
2008	1.8
2009	1.6
2010	1.7

المتوسط السنوي 1.7 مليون برميل في اليوم

والآن يمكن عرض معدلات الإنتاج اليومي خلال فترة 12 سنة (2011-2022) كالآتي:

السنة	الإنتاج
2011	0.5
2012	1,5
2013	1.0
2014	0.5
2015	0.4
2016	0.4
2017	0.9
2018	1.1
2019	1.2
2020	0.4
2021	1.2
2022	1.1

المتوسط السنوي 0.7 مليون برميل في اليوم.

[3] ملخص المعوقات الاقتصادية وآثارها

(1) إغلاقات النفط، وعدم القدرة على زيادة الإنتاج.

ومن الجدولين السابقين يتضح أن ليبيا فقدت مليون برميل يومياً خلال 12 سنة وهذه النتيجة وحدها تحكي مأساة كبيرة عاناها الشعب الليبي تضاف إلى مأساة الحروب والسياسات الاقتصادية غير الرشيدة. السؤال لماذا لم يطبق قانون الجرائم الاقتصادية رقم 2 لسنة 1979؟

(2) الحروب: الدمار البشري والمادي والأثر على الإنفاق والتضخم.

(3) التوسع في الإنفاق (في الحرب والسلم) دون نمو القاعدة الإنتاجية يقود للتضخم.

(4) غياب قانون الموازنة العامة للدولة وغياب السلطة التشريعية عن المتابعة والرقابة.

(5) مشكلة التوظف والبطالة الظاهرة والبطالة المقنعة في الجهاز الحكومي وارتفاع فاتورة المرتبات.

(6) غياب مجلس إدارة المصرف المركزي وانفراد المحافظ بسلطة القرار.

(7) السياسة النقدية التوسعية (وأثرها على ارتفاع معدلات التضخم).

عرض النقود ازداد من 41.3 مليار دينار عام 2010 (عملة 7.6 + ودائع 33.7) وهو كل عرض النقود المتراكم خلال 60 سنة إلى أن وصل 138 مليار دينار عام 2023 (عملة 43.2 + ودائع 94.8) بنسبة 3.36 أي بزيادة 2.36 مرة عما كانت عليه قبل 13 سنة.

(8) العملة المطبوعة في روسيا وأثرها على ازدياد الطلب على النقد الأجنبي.

(9) سياسة سعر الصرف:

(أ) السوق السوداء الناجمة عن القيود الكمية الخارجة عن قانون المصارف.

(ب) العملة المطبوعة في روسيا وأثرها على ازدياد الطلب على النقد الأجنبي.

(ب) قرار الرسم 183% وإفشاله بإغلاق النفط في يناير 2020

(جـ) قرار تخفيض قيمة الدينار بشكل مأساوي بنسبة 70%.

(د) ارتفاع معدلات التضخم.

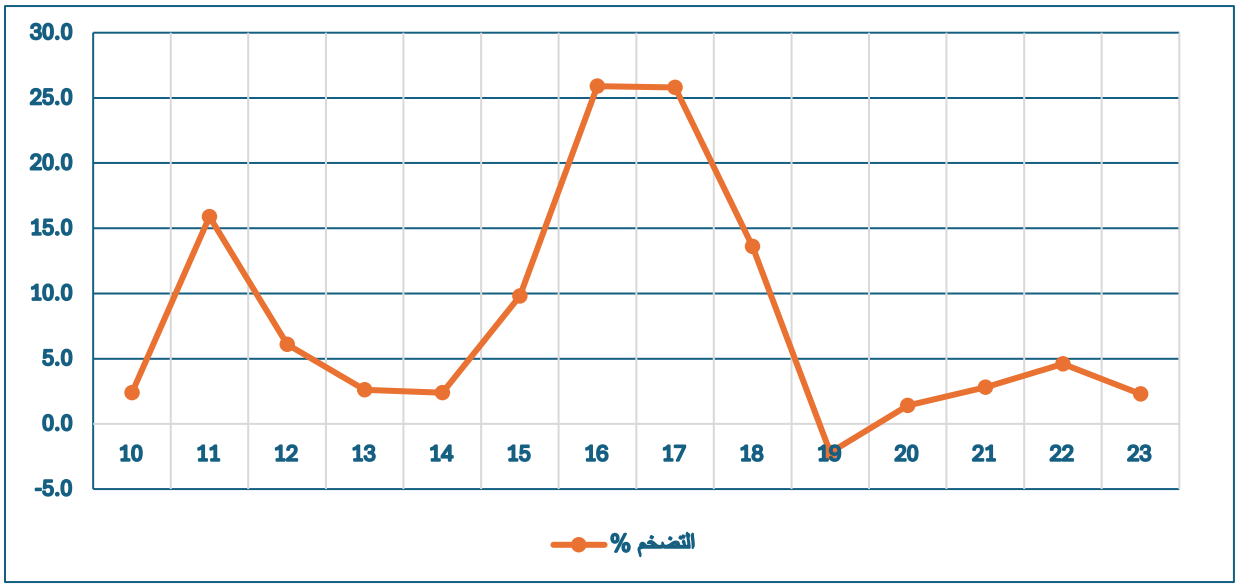

دعنا نقارن انخفاضات النفط بارتفاعات الأسعار:

السنة	إنتاج النفط	التضخم %
2011	0.5	15.9
2012	1,5	6.1
2013	1.0	2.6
2014	0.5	2.4
2015	0.4	9.8
2016	0.4	25.9
2017	0.9	25.8
2018	1.1	13.6
2019	1.2	-2.2
2020	0.4	1.4
2021	1.2	2.8
2022	1.1	4.6
2023	؟؟	2.3

(10) تقييد ممارسة المصارف التجارية لوظائفها وفقدان ثقة المتعاملين فيها ونضوب السيولة لديها.

(11) تهريب المحروقات وخاصة بعد الاستيراد بالمبادلة مما عرض ثروة الشعب الليبي للاستنزاف.

[4] الحلول الممكنة:

(1) بذل الجهود لإبعاد شبح الحروب ونشر الأمن وتوحيد المؤسسات.

(2) العودة إلى قانون الموازنة العامة للدولة من خلال سلطة تشريعية منتخبة لأجل ترشيد الإنفاق.

(3) إعادة تشكيل مجلس إدارة المصرف المركزي والتزامه بالاجتماعات الشهرية وباختصاصاته.

(4) أن يلتزم المصرف المركزي بالضوابط التي يصدرها على أن تكون الضوابط اعتيادية.

(5) إيجاد حل لمشكلة العملة المطبوعة في روسيا وأقترح الاعتراف بها مع توفير الغطاء النقدي.

(6) إيجاد حل لمشكلة الدين العام المحلي (المصرفي وغير المصرفي) وعدم الاعتراف به إلا بقانون.

(7) التخلي الدائم عن سياسة فرض القيود الكمية وهي السياسة الخارجة عن قانون المصارف.

(8) إعادة الثقة في المصارف التجارية (فتح الاعتمادات، تيسير استخدام البطاقات وإجراء الحوالات).

(9) عدم زيادة عرض النقود بمعدل يزيد على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وهذا يعني في نفس الوقت الاهتمام بإعداد الحسابات القومية وعلى رأسها الناتج المحلي الإجمالي.

(10) التصدي الفعال لظاهرة تهريب الوقود وعدم السماح بالاستيراد بالمبادلة.

(11) المواجهة الشجاعة لمشكلة البطالة المقنعة في الداخل والخارج.

[5] خاتمة

لم أتناول في هذه الورقة شيئاً عن الطموحات في مجال التنمية الاقتصادية واقتصرت على تشخيص المشاكل القائمة التي يمكن تلخيصها في جملة واحدة هي ((الانقسام السياسي والمؤسسي)) وإيجاد الحلول المناسبة لها. وأعتقد جازماً أن هذه الحلول هي الأرضية التي لابد من توفرها للانطلاق إلى التنمية الاقتصادية المستدامة sustainable economic development وإن كان هذا لا يقلل من أهمية إقامة بعض المشاريع التنموية بالتوازي لهذه الإجراءات لأجل حل بعض المختنقات والتخفيف من ضنك الحياة مثل مشاريع درنة وزليتن ومشاريع عودة الحياة ولكن تظل قضية التنمية الاقتصادية المستدامة طموحاً أكبر بكثير من ذلك. والسؤال متى يمكن الأخذ بالحلول الممكنة المشار إليها في هذه الورقة للانطلاق بعد ذلك للتنمية المستدامة.

*****